

مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للجولة القادمة من برنامج نطاقات gTLD الجديدة

الجلسة رقم 2 ورقم 6

المحتويات

صفحة 9	الوثائق المرجعية الرئيسية	ص 2	الوضع الحالي والتطورات الأخيرة	ص 1	اقتراح القيادة لإجراء اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)	ص 1	الهدف من الجلسة
--------	---------------------------	-----	--------------------------------	-----	--	-----	-----------------

الهدف من الجلسة

من المقرر أن يقوم أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية 1) بمراجعة ومناقشة النتائج المستحصل عليها من الحوار الميسر للجنة GAC مع مجلس منظمة دعم الأسماء العامة واللجنة الاستشارية العامة حول السلاسل العوممية المغلقة، و2) مناقشة القضايا المفتوحة ذات الصلة بلجنة GAC والتي يقوم على مناقشتها مجلس الإدارة ومجلس منظمة دعم الأسماء العامة GNSO، والنظر في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المحتملة حول المسألة، و3) الاطلاع على مستجدات التطورات الأخرى مثل عملية الإرشادات والتوجيه (GGP) منظمة دعم الأسماء العامة حول دعم مقدمي الطلبات وفريق مراجعة التنفيذ.

اقتراح القيادة لإجراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

1. من المقرر أن تناقش اللجنة الاستشارية الحكومية GAC سير الأعمال والمخرجات المستحصل عليها من حوار اللجنة الاستشارية الحكومية/منظمة دعم الأسماء العامة/اللجنة الاستشارية العامة حول السلاسل العوممية المغلقة، والوقوف على ما إن كانت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في وضع يوهلها لاعتماد تلك النتائج، قبل البدء في أي جهود خاصة بالسياسات حول السلاسل العوممية المغلقة.
2. من المقرر أن يناقش أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC القضايا المفتوحة ذات الصلة بلجنة GAC والتي يعكف مجلس الإدارة ومجلس منظمة دعم الأسماء العامة على مناقشتها، بالإضافة إلى النظر في الصياغة الممكنة لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول المسألة استناداً إلى تعقيبات وآراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC السابقة فيما يخص التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة.
3. من المقرر أن يتلقى أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إحاطة حول عملية إرشادات وتوجيه منظمة دعم الأسماء العامة (GGP) بخصوص دعم مقدمي الطلبات وبخصوص فريق مراجعة التنفيذ (IRT).

الوضع الحالي والتطورات الأخيرة

1. النطاقات العامة المغلقة

شارك أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع منظمة دعم الأسماء العامة وأعضاء اللجنة الاستشارية العامة في حوار مميس حول السلاسل العمومية المغلقة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وذلك من أجل وضع بنية عمل أخذين في الاعتبار مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادرة في اجتماع بكين والتي بموجبها "يجب أن يخدم الوصول الحصري إلى السجل هدفًا من أهداف المصلحة العامة".

ويشمل أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المشاركون في هذا الجهد كل من مصر وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا ونيجيريا.

ومن المخطط أن تقوم المجموعة المعنية بالحوار المميس بمشاركة مسودة إطار عمل مع مجتمع ICANN من أجل المراجعة والتقييم قبل اجتماع ICANN77. وتشتمل مسودة إطار العمل هذا على عناصر رفيعة المستوى من حيث السياسات ومرتبطة بمرحلة تقديم الطلبات، ومرحلة التقييم ومرحلة ما بعد التفويض لنطاقات المستوى الأعلى العامة المغلقة. ومن المستهدف أن يكون إطار العمل بمثابة الأساس من أجل عملية سياسات تالية من المفترض أن يطلقها مجلس منظمة دعم الأسماء العامة، وهي بانتظار موافقة/تصديق أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومنظمة دعم الأسماء العامة والمجتمع الشامل على النطاق الأشمل.

نوصي أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المعنيين بالمشاركة في الجلسات المفتوحتين اللتان تعقدهما مجموعة الحوار المميس في اجتماع ICANN77 بالعلم والإحاطة وتوفير التعقيبات والأراء مباشرة إلى المجموعة أو طرح الأسئلة.

كما أن أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مطالبون بالنظر في مسودة إطار العمل وبتوفير التعليقات على إطار العمل. فمشورة ونصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC غير متوقعة في الوقت الحالي، إلى أن يتم تقديم تعليقات وأراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجموعة الحوار المميس وبانتظار النتائج المتأتية عن هذا الجهد المشترك.

وبعد تعقيبات المجتمع، سوف تنظر مجموعة الحوار المميس في التعليقات والأراء الواردة وتضع اللمسات الأخيرة على مسودة إطار العمل، وهو ما سيتم تعديله بعد ذلك على كل من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومنظمة دعم الأسماء العام واللجنة الاستشارية العامة من أجل المصادقة والاعتماد. وفي حالة الموافقة والتصديق على إطار العمل، فسوف تتم دراسته من خلال عملية وضع السياسات المناسبة في منظمة دعم الأسماء العامة. إذا لم يتم خوض الحوار عن إطار عمل متفق عليه بين الطرفين، فسوف يتعين على المجلس النظر في الخطوات التالية المناسبة.

2. مشكلات السياسة المفتوحة ذات الأهمية بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC وال المتعلقة بالجولة التالية من نطاقات gTLD الجديدة

بخلاف موضوع السلاسل العمومية المغلقة، وحيث يمكن للجنة الاستشارية الحكومية GAC تقديم التعليقات والأراء إلى ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لدى مجموعة الحوار المميس، يجوز للجنة الاستشارية الحكومية GAC استغلال اجتماع ICANN77 من أجل مراجعة مسودة صياغة المشورات والنصائح التي يعدها قادة الموضوعات بالتعاون مع فريق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المصغر المعنى بالإجراءات اللاحقة، وذلك استنادًا إلى تعقيبات وأراء الإجماع من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المقدمة إلى مجموعة عمل وضع السياسات، ولمناقشة ما إن كان سيتم إثارة أي من تلك البنود في مستوى نصائح ومشورات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المقدمة إلى مجلس الإدارة. ونحن نوصي أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالنظر في تلك النصائح والمشورات المحتملة أيضًا في ضوء خطاب رئيس مجلس الإدارة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (بتاريخ 23 مايو/أيار 2023)، وهو ما يرجح استمرار المناوشات بين مجلس الإدارة وبين اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بخصوص البنود ذات الاهتمام بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC. وعلى وجه الخصوص، يدعو رئيس مجلس الإدارة للجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مناقشة مسار واضح في سبيل دعم قرار مجلس الإدارة بخصوص التوصيات المقدمة حول مشورات الإجماع من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والتحذير المبكر الصادر عن GAC، بما في ذلك كيفية

اجتماع ICANN77 - بند جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية GAC رقم 2 ورقم 6 - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الجولة التالية من برنامج نطاقات gTLD الجديدة

التعامل مع أية مخاوف لدى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خلال مرحلة التنفيذ. ويهيب مجلس الإدارة باللجنة الاستشارية الحكومية توضيح طريقها المفضلة وإطارها الزمني للمشاركة والإشراك في المستقبل.

ما يلي عبارة عن ملخص لما يطلق عليه "مشكلات السياسة المفتوحة":

• القدرة على التنبؤ

لقد طرحت مجموعة عمل عملية وضع سياسات الإجراءات اللاحقة إطار عمل التنبؤ ليكون أداة جديدة في تقرير الآليات التعامل مع التغييرات التي قد يتلزم إدخالها خلال برنامج نطاقات gTLD الجديدة وإتاحة تنفيذها بطريقة شفافة وقابلة للتنبؤ. ضمت مجموعة العمل في إطار التوصيات المقدمة منها تشكيل الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ (SPIRT)، والذي سيقوم بمراجعة ما يطرأ من مشكلات، وباستغلال إطار عمل التنبؤ في تحديد الآليات من أجل حل المشكلات المحددة.

كما يهدف إطار عمل التنبؤ أيضاً إلى السماح بإجراء تنفيذ للآليات بطريقة شفافة وقابلة للتنبؤ.

يشير تقييم التصميم التشغيلي (ODA) إلى أن إطار عمل التنبؤ يحتوي على العديد من النواحي الغامضة التي يجب التعامل معها خلال مرحلة التنفيذ. فالبعض منها قد يكون بحاجة لحل مع فريق مراجعة التنفيذ للإجراءات اللاحقة، مثل الأدوار والمسؤوليات، وكيفية التعامل مع العديد من نواحي الأزمات، ونموذج عضوية الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT. وعلى وجه الخصوص، فإن أدوار أصحاب المصلحة مثل مجلس إدارة ICANN ومنظمة دعم الأسماء العامة، والفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT قد تكون بحاجة لمزيد من التعريف في إطار عمل التنبؤ. وهناك حاجة أيضاً إلى التوجيه حول الطريقة التي سيتم بها تصنيف المشكلات المثارة وما إن كان على الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT تقديم النصائح حول طرق التعامل مع المشكلة في ظروف محددة. وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى المزيد من النقاش حول موعد تصنيف البنود في فئة مشكلات السياسات أو المشكلات التشغيلية وما يجب فعله عند عدم موافقة منظمة ICANN أو الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT على التصنيف. علماً بأن التصنيف أمر ضروري لأنه يحدد الآلية المناسبة للتعامل مع المشكلة.

ونتيجة أخرى من نواحي الغموض في إطار عمل التنبؤ لا وهو كيفية الوقوف على العملية والإجراء المناسبين لطرح التغييرات على برنامج نطاقات gTLD الجديد إذا لم تكن هناك توصيات جوهرية تخص السياسات أو إرشادات للتنفيذ.

وبشكل عام، فإن إطار عمل التنبؤ لا يعتمد إلى تغيير الأدوار الحالية لمجلس الإدارة أو منظمة ICANN أو مجلس منظمة دعم الأسماء العامة، ولا يجب أو يحل محل عملية وضع السياسات الحالية لدى مجلس منظمة دعم الأسماء العامة. إن الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT عبارة عن هيئة تابعة لمجلس منظمة دعم الأسماء العامة سوف تساعد في تحديد الآليات المناسبة من أجل التعامل مع المشكلات. ولتعظيم الفائدة من القدرة على التنبؤ، سوف تقوم منظمة ICANN بتضمين إرشادات توجيهية حول الطريقة التي سيتم بها تحديد أولويات تناول المشكلات وتصنيفها وطرحها على الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT ضمن دليل مقدمي الطلبات خلال فترة التنفيذ.

أعربت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في تعليقها الشامل بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2021 عن تقديرها وامتنانها للجهود المبذولة في مجموعة عملية وضع سياسات الإجراءات اللاحقة من أجل إنشاء إطار عمل التنبؤ، وأشارت إلى أن بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ما زال لديهم مخاوف حيال قيمتها المضافة وأعربوا عن مخاوفهم حيال تنفيذ الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ (SPIRT) والطبقه الإضافية التي قد تحدثها فيما يتعلق بنصيحة الإجماع من اللجنة الاستشارية الحكومية. وأشار أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى وجوب التشجيع على المزيد من التوضيح حول تنفيذ الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT، بالإضافة إلى الدور الذي ستلعبه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC فيه، لاسيما في ضوء إرشادات التنفيذ الإصدار 2.3 الذي يقترح حواراً مباشراً بين الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT ومؤسسة ICANN ومجلس إدارة ICANN حول مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية GAC، والتي تتوقع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن يتم تضمينها فيها أيضاً.

علاوة على ذلك، أكد أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على أهمية فرصـة المشاركة العادلة على قدم المساواة في الفريق

اجتمـاع ICANN77 - بند جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية GAC رقم 2 ورقم 6 - مناقشـة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الجولة التالية من برنامج نطاقات gTLD الجديدة

ال دائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنفيذ SPIRT من قبل جميع مجموعات ICANN المعتمدة.

تقدم مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المقترحة للنظر والدراسة النصيحة إلى مجلس الإدارة بضمان المشاركة العادلة في الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ (SPIRT) من جانب جميع مجتمعات ICANN المعنية على قدم المساواة.

• الالتزامات الطوعية للسجلات (RVC)/الالتزامات المصلحة العامة (PIC)

وحيث تم استخدام الالتزامات الطوعية للسجلات/الالتزامات المصلحة العامة خلال جولة عام 2012، فقد تم الإعراب عن بعض المخاوف بشأن الإنفاذ. وحسب تقرير CCT النهائي: "قد يتسبب الإطار الزمني القصير للاستجابة وعدم اليقين حول تفاصيل التنفيذ في امتناع بعض المتقدمين عن تقديم التزامات المصلحة العامة، أو احتمال تأثير ذلك على التزامات المصلحة العامة التي سُختار ون تقديمها"

لاحظت منظمة ICANN ومجلس الإدارة مخاوف بشأن ما إذا كانت لغة اللوائح الداخلية (المعتمدة بعد إطلاق جولة 2012) قد تمنع ICANN من الدخول في اتفاقيات السجل المستقبلية (التي تختلف جوهريًا في الشكل عن إصدار جولة 2012 الساري حالياً) التي تشمل PICS و RVCs والتي تصل صلاحيتها إلى خارج مهمة ICANN الفنية كما هو مذكور في اللوائح. تحد لغة اللوائح الداخلية على، وجه التحديد من قدرة ICANN التفاوضية والتعاقبية على، PICS التي "تخدم مهمتها".

يوصي التقرير النهائي باستخدام RVCs و PICs كآلية واحدة للتغلب على جوانب معينة من تشابه السلسلة، بالإضافة إلى معالجة مشكلة GAC والاعتراضات

إذا قرر مجلس الإدارة اعتماد التوصيات كما هو مقترح، فقد يتسبب ذلك بمخاطر تتعلق بالحكومة بسبب نصوص اللوائح في القسم 1.1. "[مهمة [...]] مهمه ICANN هي ضمان التشغيل المستقر والأمن لأنظمة المعرفات الفريدة للإنترنت [...]. لا يمكن لـ ICANN تنظيم (أي فرض قواعد وقيود على) الخدمات التي تستخدم معرفات الإنترنت الفريدة أو المحتوى الذي تحمله أو توفره هذه الخدمات، خارج النطاق الصريح للقسم 1.1 (أ)]."

ينص تقييم تصميم تشغيلي (ODA) على أن أحد خيارات معالجة هذا التخوف يتمثل في تعديل اللوائح الداخلية مع تعديل مصمم بشكل دقيق لضمان عدم وجود أي غموض حول قدرة ICANN على الموافقة على التزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجلات وإنفاذها وفقاً للتصور الوارد في التقرير النهائي.

أشارت GAC في تعليقها الجماعي في 1 يونيو/حزيران 2021، إلى أنه "بما يتوافق مع بيان مونتريال GAC، تشير GAC أيضاً إلى أن أي PICs طوعية والإلزامية في المستقبل يجب أن تكون قابلة للتنفيذ من خلال التزامات تعاقدية واضحة، والعواقب المترتبة على الإلزاق في الوفاء بهذه الالتزامات يجب أن تكون محددة في الاتفاقيات ذات الصلة مع الأطراف المتعاقبة. وينبغي أن تظل التزامات المصلحة العامة PIC الإلزامية والطوعية الإضافية ممكنة من أجل معالجة مخاوف السياسة العامة الناشئة. وتذكر GAC المستمرة فيما يتعلق بكل من التنفيذ الضعيف لـ PICs المطبقة على نطاقات gTLDs في القطاعات عالية التنظيم والافتقار إلى الوضوح والفعالية في آلية إنفاذ النزاعات (عملية حل نزاعات التزامات المصلحة العامة أو PICDRP) وتوصي بأن يتم اصلاح هذه المشكلات في جولات لاحقة."

مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المقترحة بالنظر والدراسة تطالب مجلس الإدارة بضمان أن أي من الالتزامات الطوعية للسجلات (RVC) والتزامات المصلحة العامة (PIC) المستقبلية يجب أن تكون قابلة للإنفاذ من خلال التزامات تعاقدية واضحة، ويجب تحديد عواقب عدم الوفاء بهذه الالتزامات في الاتفاقيات ذات الصلة المبرمة مع الأطراف المتعاقدة. وينبغي أن تتطلب التزامات المصلحة العامة PIC الإلزامية والطوعية الإضافية ممكنة من أجل معالجة مخاوف السياسة العامة الناشئة.

• دعم مقدم الطلب

تم تطوير برنامج دعم المتقدمين بطلبات (ASP) لجولة عام 2012 بهدف تقديم المساعدة المالية وغير المالية لمقدمي طلبات gTLD الذين يحتاجون إلى دعم وينوون استخدام gTLD لتقييم منافع المصلحة العامة. تقدم مخرجات التقرير النهائي المتعلقة

اجتماع ICANN77 - بند جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية GAC رقم 2 ورقم 6 - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الجولة التالية من بر نامه نطاقات IDN الجديدة

ببرنامج دعم المتقدمين بالطلبات عدداً من التحسينات على الطريقة التي يعمل بها البرنامج خلال جولة 2012. في غشت/أغسطس 2022، بدأ مجلس GNSO عملية توجيه (GGP) لتقديم إرشادات إضافية حول المخرجات ذات الصلة بـASP.

تلاحظ منظمة ICANN في ODA أن ASP هو برنامج مهم كما أنها أضافت تفاصيل التخطيط إلى ODA بهدف تحسين البرنامج. تدعى التوصية 17.2 في التقرير النهائي منظمة ICANN إلى توسيع "نطاق الدعم المالي المقدم إلى [...] المستفيدين بما يتراوح رسوم الطلب لتغطية التكاليف أيضاً مثل رسوم كتابة الطلب وأتعاب المحاماة المتعلقة بعملية تقديم الطلب."

وكما هو مذكور في [تعليق مجلس الإدارة](#) على مسودة التقرير النهائي، فإن توسيع الدعم المالي لتغطية الرسوم التي لا تتقاضاها مؤسسة ICANN لا يبدو ممكناً أو مناسباً.

تقترح منظمة ICANN في ODA العمل بشكل تعاوني مع لجنة فرعية من IRT تركز على برنامج دعم مقدم الطلب لاستكشاف طرق لمتابعة نية توسيع نطاق ASP، مع مراعاة البحث في الإجراءات الأخرى المعترف بها عالمياً.

أشارت GAC في [تعليقها الجماعي في 1 يونيو/حزيران 2021](#) إلى دعمها العام للتوصيات النهائية المتعلقة بدعم مقدمي الطلب، مشيرة إلى أهمية توسيع نطاق البرنامج ليتجاوز الاقتصادات التي تصنفها الأمم المتحدة على أنها أقل البلدان نمواً، وكذلك النظر في "مقدم الطلب المتوسط". أبرز أعضاء GAC أهمية تعزيز طلبات TLDg من مجموعة متعددة من المتقدمين، والتي يمكن أن تشتمل السلطات الإقليمية والمحلية، من جميع المناطق وبذل كل جهد ممكن لزيادة عدد الطلبات من المناطق المماثلة تمثيلاً ناقصاً. كررت GAC دعمها للمقترحات لتقليل أو إلغاء رسوم سجل ICANN المستمرة لتوسيع الدعم المالي.

مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المقترحة للنظر والدراسة تطب من مجلس الإدارة النظر في تقليل أو إلغاء رسوم سجل ICANN المستمرة من أجل توسيع نطاق الدعم المالي لمقدمي الطلبات من المناطق الأقل تمثيلاً.

• مشورة توافق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وإنذاراتها المبكرة

إن الهدف من إجراءات مشورة GAC فيما يتعلق بنطاقات TLDg الجديدة يتمثل في التعامل مع الطلبات التي تحددها الحكومات بأنها شائكة (على سبيل المثال الطلبات التي قد تخالف القانون القومي أو تثير حساسيات). ويمكن لأعضاء GAC إثارة مخاوف بشأن أي طلب لـGAC. ويتمحض عن التحذير المبكر الصادر عن GAC في المعتاد عن إشعار إلى لجنة GAC من جانب حكومة واحدة أو أكثر بأن هناك طلب قد يكون شائكاً. وسوف تنظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالكامل في المخاوف التي يطرحها أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كلّ على حدة وربما تتوصل إلى إجماع حول مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بارسالها إلى مجلس إدارة ICANN. ووفقاً لما تقرر في لوائح ICANN الداخلية، يجب أن تشتمل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على مسوغ بمنطق واضح الدلالة ويجب أن يكون مقتضاً على النطاق المنصوص عليه في أحكام اللائحة الداخلية المعول بها.

وفي حالة حصول مجلس الإدارة على مشورة GAC فيما يتعلق بنطاقات TLDg الجديدة حول أي طلب، فسوف تقوم ICANN نشر المشورة وتسعى إلى إشعار مقدم (مقدمي) الطلبات المعنيين على الفور. وتتوفر أمام مقدم الطلب فترة 21 يوماً تقريباً بداية من تاريخ النشر من أجل تقديم رد إلى مجلس الإدارة. وسوف تنظر منظمة ICANN في مشورة GAC فيما يتعلق بنطاقات TLDg الجديدة بأسرع ما يمكن من الناحية العملية. وفي التقرير النهائي، قدمت مجموعة عمل عملية وضع سياسات الإجراءات اللاحقة سبعة مخرجات حول موضوع التحذير المبكر الصادر عن GAC ومشورة إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. وعلى الإجمال، لم تحدد منظمة ICANN أية مشكلات إجرائية فيما يخص تنفي التوصيات وترى بأن التوصيات المرتبطة بالتحذير المبكر الصادر عن GAC ومشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC يمكن تنفيذهما. وعلى الرغم من ذلك، أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى وجود تحفظات حيال توصيات محددة متعلقة بتوقيت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الفئات المستقبلية من نطاقات TLDg وتقييد نطاق مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على النطاق المحدد والمنصوص عليها في أحكام اللائحة الداخلية المعول بها.

ويوصي التقرير النهائي بأنه في حال أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في المستقبل مشورة حول فئات نطاقات TLD، فيجب على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تقديم هذه المشورة قبل الانتهاء من دليل مقدمي الطلبات التالي وقبل نشره. أما في حالة إصدار مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بعد ذلك، فيجب على مجلس الإدارة النظر في إمكانية قبول أو تجاوز تلك

اجتماع ICANN77 - بند جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية GAC رقم 2 ورقم 6 - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الجولة التالية من برنامج نطاقات TLDg الجديدة

المشورة بما يتفق مع أحكام اللائحة الداخلية المعمول بها. وعلى وجه الخصوص، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC "لا ترى بأن عملية وضع السياسات يجب أن تقدم توصيات حول أنشطة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC التي يتم تنفيذها بما يتفق مع لوائح ICANN الداخلية والإجراءات الداخلية المعمول بها في اللجنة الاستشارية الحكومية".¹³⁴ وفي هذا الصدد، لا تدعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC توصية مجموعة عمل عملية وضع سياسات الإجراءات اللاحقة "بخصوص توقيت مشورة إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الفئات المستقبلية من نطاقات TLD والطلبات الخاصة، والموجهة إلى عدم التشجيع على تقديم أي من تلك المشورات بعد الانتهاء من دليل مقدمي الطلبات التالي ونشره.

في تقييم التصميم التشغيلي، تشير منظمة ICANN إلى إمكانية تنفيذ التوصيات وفقاً لما هو مكتوب في التقرير النهائي. وعلى الرغم من ذلك، قد يرغب مجلس الإدارة في المشاركة مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من أجل معالجة مخاوفها حيال نتائج التقرير النهائي حول الموضوع رقم 30. وعلى وجه الخصوص، أوصت النتائج بأن يتم تقديم مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الفئات المستقبلية من نطاقات TLD والطلبات الخاصة بأسرع ما يمكن. وتتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC غير ممنوعة من تقديم مشورة متاخرة أو مشورة حول فئات TLD، حيث لا توجد أي عوائق ملزمة بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC فيما يخص هذه التوصية. وقد يرغب مجلس الإدارة في الإشارة إلى مخاوف فيما يخص هذه المسألة ويؤيد تفسيرات واضحة لكل الأطراف المشاركة. وفيما يخص نتائج مشورة الإجماع من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC التي تصدر بعد الانتهاء من دليل مقدمي الطلبات ونشره، فقد يرغب مجلس الإدارة في دراسة الطريقة التي سيتناول بها حالات الرفض المتعلقة بإمكانية إغفال مجلس الإدارة لمشورة الإجماع من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في حالة إصدارها بعد الانتهاء من دليل مقدمي الطلبات ونشره.

وقد أوضحت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في تعليقها الشامل بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2021 افتقارها للدعم من أجل توصية مجموعة عمل عملية وضع سياسات الإجراءات اللاحقة "بخصوص توقيت مشورة إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الفئات المستقبلية من نطاقات TLD والطلبات الخاصة، والموجهة إلى عدم التشجيع على تقديم أي من تلك المشورات بعد الانتهاء من دليل مقدمي الطلبات التالي ونشره". كما أن هناك تفاوت في وجهات النظر داخل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول صياغة "الافتراض القوي". إذ يرى بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن القسم 3.1 في دليل مقدمي الطلبات لعام 2012، الذي ينص على أن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC "...يجب الحفاظ عليها، حيث يرون أن "هذه الصياغة كانت جزءاً من تسوية دقيقة خلال الاستعدادات لجولة 2012 كما يرون أنها متسقة مع الأحكام الماضية والحالية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية. وعلاوة على ذلك، يرى أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC هؤلاء أن إمكانية الإبقاء على حوار مع مقدم الطلب المعنى لا تتوافق مع معايير الجودة. وأعضاء آخرون في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC يؤيدون توصية مجموعة العمل بإزالة هذه الصياغة، ويرون أن أي دليل لمقدمي الطلبات يأتي بعد ذلك في المستقبل يجب أن يكون متسقاً مع اللائحة الداخلية فيما يخص مشورات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC". وأشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضاً إلى أن "الطلبات قد لا يكون من الممكن دائمًا تصحيحها في رأي الحكومة (الحكومات) التي تصدر تحذيراً مبكراً من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC". وعلى هذا النحو، فقد اقترحت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC صياغة جديدة للتوصية رقم 30.6 على نحو ما يلي: "[...] كيف يمكن لمقدم الطلب على الأرجح أن يتناول مخاوف أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى أقصى حد ممكن".

مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مقترحة للنظر والدراسة توجه مشور إلى مجلس الإدارة 1) بعدم قبول إرشادات التوصية رقم 30.2 بخصوص توقيت مشورة إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الفئات المستقبلية من نطاقات TLD والطلبات الخاصة، والموجهة إلى عدم التشجيع على تقديم أي من تلك المشورات بعد الانتهاء من دليل مقدمي الطلبات التالي ونشره؛ و(2) اعتماد التوصية رقم 30.6 مع تضمين صياغة التسوية المقيدة من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على نحو ما يلي: "الحكومة (الحكومات) التي تصدر تحذيراً (تحذيرات) مبكرة يجب أن تضمن معها تفسيراً مكتوباً يشرح سبب تقديم الإنذار المبكر والطريقة التي يمكن لمقدم الطلب أن يتناول بها مخاوف عضو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى أقصى حد ممكن".

• المزادات: آليات الملاذ الأخير/الحل الخاص لمجموعات التناقض

في جولة عام 2012، أوجدت منظمة ICANN طرفاً لحل الخلاف في AGB وشجعت حل النزاع الذاتي، وتم وبالتالي استخدام حل النزاع الخاص (مثل المزادات الخاصة) بشكل شائع لحل النزاعات المتعلقة بالسلسل. ومع ذلك، لم تتوصل مجموعة عمل PDP إلى إجماع حول حل النزاعات الخاصة، لكنها أشارت إلى أن "بعض المتقدمين الذين تقدموا بطلبات للحصول على نطاقات TLD

اجتماع ICANN77 - بند جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية GAC رقم 2 ورقم 6 - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الجولة التالية من برنامج نطاقات TLD الجديدة

متعددة (يطلق عليهم "مقدمو طلبات المحفظة") استفادوا من الأموال من المزادات الخاصة التي "فقدوها" بسبب الوضع المالي المترتب على نزاعات أخرى".

تقترح **ODA** أنه في الجولات المستقبلية، وفقاً لمخرجات التقرير النهائي، يُطلب من المتقدمين التوقيع على بيان النية الحسنة لتشغيل gTLDs والالتزام بمتطلبات شفافية حل النزاع. بالإضافة إلى ذلك، خلال فترة التنفيذ، ستسعى منظمة ICANN للحصول على إرشادات الخبراء لتحديد آليات فعالة إضافية لردع مقدمي الطلبات من التقدم للحصول على gTLDs الجديدة لتحقيق مكاسب مالية فقط.

أشارت **GAC** في [تعليقها الجماعي في 1 يونيو/حزيران 2021](#) إلى أن GAC كررت الإعراب عن مخاوفها بشأن تنفيذ "حسن النية" لتشغيل gTLDs (كما هو مذكور في التقرير النهائي لـ SubPro PDP WG) ولاحظت أن الإجراءات العقابية لعدم الامتثال لـ "حسن النية" لم يتم تعريفها بشكل كافٍ. فيما يتعلق بمزادات الفرصة الأخيرة، أكدت GAC من جديد وجهة نظرها بأنه لا ينبغي استخدامها في النزاعات بين التطبيقات التجارية وغير التجارية، وتكرر التأكيد على وجوب تثبيط المزادات الخاصة بشدة. ترى GAC قيمة في وجهة نظر ALAC المعبّر عنها في نصيحتها الموجهة إلى مجلس إدارة ICANN مشيرة إلى أنها تعتقد أنه "يجب أن يكون هناك حظر على المزادات الخاصة. أيضاً، من خلال تكليف ICANN فقط بالمزادات، يمكن على الأقل توجيه عائدات أي من مزادات ICANN هذه لاستخدامات في السعي لتحقيق المصلحة العامة، مثل ما تم تحديده في CCWG حول عائدات المزاد". مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية **GAC** المقترحة للنظر والدراسة توجه مجلس الإدارة 1) إلى ضمان عدم استخدام مزادات الملاذ الأخير في المنافسات بين الطلبات التجارية وغير التجارية و2) حظر أو عدم التشجيع على المزادات الخاصة.

• طلبات المجتمع

لقد كان تقييم أولوية المجتمع (CPE) عبارة عن آلية لحل التناقض متاحة لمقدمي الطلبات خلال جولة 2012 وخصصت طلباتهم ذاتياً في فئة طلبات المجتمع. أتاح الحكم لصالح مقدم طلب المجتمع في عملية تقييم أولوية المجتمع أن يحصل على الأولوية داخل مجموعة تناقض، أي أن جميع مقدمي الطلبات الآخرين في مجموعة التناقض لم يتم السماح لهم بالمشاركة في برنامج نطاقات gTLD الجديدة، على افتراض أن مقدم الطلب المحكوم لصالحه قد أكمل بنجاح جميع عمليات وإجراءات برنامج نطاقات gTLDs الجديدة الأخرى.

ويؤكد تقرير الإجراءات اللاحقة النهائي على "تحديد الأولوية المستمر للطلبات في مجموعات التناقض الذي اجتاز تقييم أولوية المجتمع (CPE)" (تأكيد مع تعديل 34.1). ويؤكد المسوغ الخاص بذلك على أن "مجموعة العمل تدعم وتويد الأسلوب الإجمالي المستخدم في جولة 2012 للطلبات المستندة إلى المجتمعات، بالإضافة إلى تحديد الأولوية المستمر للطلبات في مجموعات التناقض التي اجتازت تقييم أولوية المجتمع..." 144 بالإضافة إلى ذلك، يفترض تقرير الإجراءات اللاحقة النهائي إرشادات تنفيذ من أجل تحسين التعريفات والطلبات لمعايير تقييم أولوية المجتمع من دليل مقدمي الطلبات لعام 2012. كما يشتمل تقرير الإجراءات اللاحقة النهائي على توصيات بتحسين عملية تقييم أولوية المجتمع، من حيث مشاركة المعلومات والشفافية والكافأة وإمكانية التتبّؤ.

وفي تقييم التصميم التشغيلي، تتوقع منظمة ICANN المضي قدماً في نتائج التقرير النهائي للإجراءات اللاحقة حول طلبات المجتمع وقامت بتصميم العملية طبقاً لذلك. أما خلال مرحلة التصميم التشغيلي، فقد حدّدت منظمة ICANN تحسيينات محتملة من أجل مزيد من الحد من المخاطر. ويمكن استقصاء المزيد من التعديلات على هذه التحسينات المقترحة مع فريق مراجعة التنفيذ خلال عملية التنفيذ.

من غير المتوقع في الوقت الحالي صدور مشورة من اللجنة الاستشارية الحكومية **GAC** بخصوص الجوهر الكافي والتباين في وجهات نظر اللجنة الاستشارية الحكومية **GAC** في مقابل توصيات السياسة داخل التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة.

3. عملية إرشادات وتوجيهه منظمة دعم الأسماء العامة (GGP) بخصوص دعم مقدمي الطلبات وبخصوص فريق مراجعة التنفيذ (IRT)

قام أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بتعيين ممثلين في كل من عملية إرشادات وتوجيهه منظمة دعم الأسماء العامة حول دعم مقدمي الطلبات وفريق مراجعة تنفيذ الإجراءات اللاحقة (IRT).

فيما يخص عملية إرشادات وتوجيهه منظمة دعم الأسماء العامة حول دعم مقدمي الطلبات ، فقد وافق مجلس منظمة دعم الأسماء العامة خلال اجتماعه المنعقد في 25 أغسطس/آب 2022 على طلب البدء في عملية إرشادات وتوجيهه منظمة دعم الأسماء العامة من أجل توفير المزيد من الإرشادات دعماً لجهود التنفيذ النهائية ذات الصلة ببرنامج دعم مقدمي الطلبات، ووفقاً لما تمت التوصية به في تقرير الإجراءات اللاحقة النهائي. تم تشكيل مجموعة العمل لاحقاً وبدأت عملها في نوفمبر/تشرين ثاني 2022، وفقاً لخطة عملها وجدولها الزمني.

ضم أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الذين تم تعيينهم في جهود عملية إرشادات وتوجيهه منظمة دعم الأسماء العامة بخصوص دعم مقدمي الطلبات التالية أسماؤهم: ممثل الأرجنتين والمملكة المتحدة والاتحاد البريدي العالمي.

تشمل مهامها مراجعة المعلومات التاريخية حول دعم مقدم الطلب، وتحديد الخبراء المتخصصين، وتطوير البيانات ومقاييس النجاح، وإنشاء منهجية لتنصيص الدعم المالي حيث لا يوجد تمويل كافٍ لجميع المتقديمين المؤهلين. بمجرد أن تكمل مجموعة العمل جميع مهامها، يتوقع أن تصدر تقرير (توصيات) إرشادات GNSO، والذي سيُخضع للتعليق العام.

بعد مراجعة عمليات تقديم التعليقات العامة، ومداولات إضافية، عند اللزوم، ستقدم مجموعة العمل تقريراً نهائياً لينظر فيه مجلس GNSO ويعرض بعد ذلك على مجلس إدارة ICANN.

وخلال اجتماع ICANN77، سوف يعقد أعضاء من فريق عملية إرشادات وتوجيهه منظمة دعم الأسماء العامة (GGP) جلسة عمل تهدف إلى إنهاء مناقشات المهمة 6 ذات الصلة بتمويل البرنامج، والبدء في وضع مسودة تقرير.

وببدأ مراجعة التنفيذ للإجراءات اللاحقة (IRT) عمله في مايو/أيار 2023 ومن المتوقع أن يصبح دليلاً مقدماً للطلبات التالية استعداداً للجولة التالية من نطاقات TLD الجديدة. وقد قامت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بتعيين ممثل وبديل للمشاركة في العملية، وتقديم التعقيبات والأراء إلى فريق مراجعة التنفيذ وتقديم تقارير بالمستجدات إلى المجتمع الأوسع حول التواهي ذات الأهمية بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC. قام أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بتعيين ما يلي ذكره في فريق مراجعة التنفيذ: كندا (ممثلًا) والمملكة المتحدة (بديلاً). وقدمت منظمة ICANN خطة تنفيذ تمهدية من أجل تعقيبات وأراء فريق مراجعة التنفيذ، بما في ذلك التوصيات التسعة وثمانين المقدمة من التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة وتضم أسلوباً مرحلياً يضع في الاعتبار العديد من العوامل، بما في ذلك الموارد الداخلية وتوافر الخبراء المتخصصون والتدخلات والتشعبات في المسارات المتنوعة. تنفيذ المخرجات الثلاثة وثمانين حالياً في حالة "انتظار" حسب قرار مجلس الإدارة الصادر في مارس/آذار 2023 سوف يتم تضمينه في أعمال التنفيذ إذا/عندما يوافق مجلس إدارة ICANN عليها. وتفترض خطة التنفيذ في الوقت الحالي إطار زمنياً مدته 24 شهراً من أجل صياغة دليل مقدمي الطلبات، مع دعم من فريق مراجعة التنفيذ.

4. الخطوات التالية

في 16 مارس/آذار 2023، قرر مجلس الإدارة توجيهه منظمة ICANN إلى البدء في تنفيذ جميع نتائج التقارير النهائية الواردة بالتفصيل في القسم "أ" من "بطاقة أداء عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة" وتوفير الموارد الازمة من أجل فتح الجولة التالية من نطاقات TLD الجديدة بنجاح وفي الوقت المناسب. وافق مجلس إدارة ICANN على ثمانية وتسعين (98) توصية

اجتماع ICANN77 - بند جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية GAC رقم 2 ورقم 6 - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الجولة التالية من برنامج نطاقات TLD الجديدة

واردة في التقرير النهائي حول عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة ل نطاقات gTLD الجديدة، ووسمت التوصيات الثمانية والثلاثين (38) الباقية في حالة "انتظار".

وقد وجّه مجلس الإدارة أيضًا منظمة ICANN إلى تسلیم خطة تنفيذ شاملة إلى مجلس الإدارة في موعد أقصاه 1 أغسطس/آب 2023، على أن تحتوي على خطة عمل ومعلومات ذات صلة من أجل مسار تطوير البنية التحتية وأطر زمنية ومتطلبات الموارد المتوقعة للإعلان عن فتح باب الجولة التالية من نطاقات gTLD الجديدة، مع مراعاة الإتمام المقبول لمواد التسلیم الأربع بنهاية اجتماع ICANN77 في 15 يونيو/حزيران 2023.

وأحد مواد التسلیم هذه يتمثل في اتفاقية بين مجلس إدارة ICANN ومجلس منظمة دعم الأسماء العامة على خطة وإطار زمني من أجل دراسة وحل جميع النتائج والمخرجات الواردة في القسم "ب" من بطاقة الأداء، والتي ما يزال على مجلس الإدارة التوصل إلى قرار بشأنها وكانت قد تم وضعها في حالة "انتظار".

وفي إطار مرحلة التصميم التشغيلي (ODP) قدم مجلس منظمة دعم الأسماء العامة [تعقيبات إضافية](#) حول عدة موضوعات، والتي ستضعها ICANN بالاعتبار عند تنفيذ التوصيات المعمول بها.

من المتوقع عند إنجاز هذه الخطوات المتتالية أن تبدأ منظمة ICANN جولة جديدة من طلبات الحصول على نطاقات gTLD، بحلول شهر مايو/أيار 2026.

الوثائق المرجعية الرئيسية

- التقرير النهائي بشأن مجموعة عمل عملية وضع السياسات PDP WG للإجراءات القادمة ل نطاقات gTLD الجديدة
- تعليق GAC الجماعي لاجماع GAC (حزيران / يونيو 2021) على المساهمات النهائية للإجراءات اللاحقة ل نطاقات gTLD من GNSO الجديدة لينظر فيها مجلس إدارة ICANN.
- صياغة مسودة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من أجل نظر أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة للجنة GAC والبنود التي وضعها مجلس إدارة ICANN في حالة انتظار.
- خطاب رئيس مجلس إدارة ICANN إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الخطوات التالية بخصوص الجولة التالية من نطاقات gTLD الجديدة (23 مايو/أيار 2023)
- [تقييم التصميم التشغيلي للإجراءات اللاحقة ل نطاقات gTLD الجديدة](#)
- شرائح ندوة مجتمع ODA الجديدة عبر الإنترنت للإجراءات اللاحقة ل gTLD

المزيد من المعلومات

- وثيقة خلفية سياسة GAC حول الجولات اللاحقة ل نطاقات gTLD الجديدة: <https://gac.icann.org/briefing-materials/public/gac-policy-background-new-gtlds-subsequent-rounds.pdf>

إدارة الوثائق

موجز جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في اجتماع ICANN77 - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الجولة التالية من برنامج نطاقات gTLD الجديدة	العنوان
أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية (قبل الاجتماع) وعامة الجمهور (بعد الاجتماع)	التوزيع
الإصدار 1: 31 مايو/أيار 2023	تاريخ التوزيع

اجتماع ICANN77 - بند جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية GAC رقم 2 ورقم 6 - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الجولة التالية من برنامج نطاقات gTLD الجديدة